

* وزير الثقافة والاتصال محمد الأعرج لـ "المشعل"

القانون الجديد ينظم المهنة ولدينا مرسوم خاص لدعم الصحافة الإلكترونية

أن رجال الإعلام هم من سيسيرونها هذا القطاع، ونحن فقط سنكون شركاء معهم كوزارة الاتصال، فوزارة الثقافة والاتصال هي مع تعزيز المكتسبات ومع تعزيز حرية التعبير والإعلام، والدليل على ذلك هو أننا سنعمل على إخراج المجلس الوطني للصحافة وسيسيره الصحفيون وهم من سينظرون المهنة، وستكلفون بإخراج بطائق الصحافة، وثانيا كما قلت هناك مرسوم جديد خاص بالصحافة الرقمية وهذا في حد ذاته يعبر أن لوزارة الاتصال إرادة واضحة في تقوية قطاع الصحافة الورقية والإلكترونية، وكل ما يقال ليس له أي أساس بخصوص التضييق على حرية التعبير، نحن نتحدث عن الصحافة الإلكترونية، والتي يحمل رجالها بطائق الصحافة والمتدخلون في قطاع الصحافة الرقمية والإلكترونية، بالعكس الوزارة ترحب بجميع الاقتراحات الخاصة بالصحافة الإلكترونية، والذين يرون أن بعض مقتضيات القانون الجديد والتي ربما قد تظهر غير واضحة وغامضة، فوزارة الاتصال مفتوحة على اقتراحات الصحفيين والصحافة الإلكترونية.

رجال الصحافة والإعلام يعرفون أن هذا القانون بقي سنتين داخل البرلمان، منذ 2015 و2016، وأعطى له الضوء الأخضر في غشت 2017، فانا لا أرى أن هناك شيء غريب، أو هناك قانون غير مفهوم.

« منذ صدور هذا القانون يرى البعض أنه تقييد لحرية التعبير، إلى أي حد نرون أن هذا الطرح قد يكون صحيحا؟ »

نحن مع حرية التعبير، وبالعكس فوزارة الاتصال ستصدر مرسوم دعم الصحافة الرقمية والإلكترونية، ونحن سائرون في اتجاه دعم هذه الصحافة الرقمية والإلكترونية، ونعتبر أن لها دورا أساسيا في تأطير المواطن، ولكن وفق مقتضيات القانون، فوزارة الاتصال تعد حاليا مرسوما خاصا بالصحافة الرقمية، وهذا في حد ذاته يظهر أن هناك إرادة حقيقية لوزارة الاتصال لتفعيل حرية الإعلام وحرية التعبير، ونسعى حاليا لإخراج المجلس الوطني للصحافة الذي سيسهر عليه المهنيون في القطاع بمشاركة مع وزارة الاتصال.

ومن خلال هذه القوانين الجديدة سنرى

كل قانون له إيجابيات وربما له ثغرات، وتظهر هذه الثغرات أثناء تطبيق القانون، وربما تطرح لدينا بعض الإشكاليات وبعض الصعوبات في تطبيق القوانين، المهم يبقى هذا القانون قد خضع لدراسات مختلفة داخل مجلس النواب، وكان موضوع مناقشات مستفيضة من طرف أعضاء مجلس المستشارين، وهو في حد ذاته قانون جاء بمجموعة من المكتسبات، لأنه حينما نتحدث عن قوانين الصحافة فإننا نتحدث عن قانون الصحفي المهني ونتحدث عن المجلس الوطني للصحافة الذي سيسيره القطاع، والذي سيسيره أبناء المهنة، وذلك في إطار تعزيز المكتسبات التي جاء بها الدستور، المتعلقة بتعزيز قطاع الصحافة كقطاع استراتيجي بالنسبة للدولة المغربية، وطبعاً لديه إيجابيات عديدة، وربما هناك ثغرات ووزارة الثقافة والاتصال مفتوحة على مجموعة من الملاحظات، وربما الأطراف الأخرى تظهر لها بعض الثغرات لذلك نحن مستعدون للانفتاح في إطار مقاربة تشاركية، وبالتالي فأي قانون هو قابل للتعديل، لأنه ليس قانوناً منزلاً.

وقانون الصحافة أخرج في سنة 2016.

« إلى أي مدى يمكن للقانون الجديد للمواقع الإلكترونية أن ينهي عهد السيمية؟ »

القانون جاء لتنظيم مهنة معينة، التي تجعل مجموعة من الضوابط والمساطر واضحة لدى العموم، في غياب القانون تكون هناك فوضى لكن في وجوده يتم ضبط المهنة، وتعطي دفعة نوعية لهذه المهنة، وتجعلها منظمة، ويكون لها أثر إيجابي في تأطير المجتمع، وأي قاعدة قانونية هي قاعدة اجتماعية لتنظيم مجال غير منظم.

والشرع توخى من إخراج قانون الصحافة والنشر لتنظيم هذه المهنة، أن تكون له آثار إيجابية بالنسبة للدور الذي يقوم به قطاع الصحافة والنشر.

« ألا ترون أن هذا القانون سيكون له سلبيات على قطاع الإعلام الإلكتروني؟ »

لا يمكن أن نقول أن هناك سلبيات،

